إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/268
للنشر الفوري
٨ يوليو ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الرابعة بمقتضى اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد"
مع جيبوتي ويوافق على صرف ٢,٣٥ مليون دولار أمريكي

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم مراجعته الرابعة لأداء الاقتصاد الجيبوتي في ظل الاتفاق المعقود مع جيبوتي للاستفادة من "التسهيل الائتماني الممدد".[١] ويتيح قرار المجلس، الذي اتخذ على أساس انقضاء المدة دون اعتراض[٢]، صرف مبلغ فوري قدره ١,٤٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢,٣٥ مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة في ظل البرنامج إلى ٩,٧٦٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١٥,٥٣ مليون دولار).

كذلك وافق المجلس التنفيذي على طلب السلطات الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعايير الأداء المستمرة بشأن عدم تراكم المتأخرات المحلية وعدم تراكم المتأخرات الخارجية، استنادا إلى حدوث تجاوز بسيط عن أهداف البرنامج واتخاذ السلطات تدابير تصحيحية لمعالجته. وتركز هذه التدابير بشكل أساسي على إدخال تحسينات على إدارة السيولة، وزيادة الانضباط في أداء مدفوعات خدمة الدين الخارجي. ولا تزال السلطات ملتزمة بالبرنامج، وخاصة انضباط المالية العامة والإصلاحات الهيكلية في الإيرادات الضريبية والإدارة المالية العامة والرقابة المصرفية والحوكمة في البنك المركزي.

---

[١] حلّ "التسهيل الائتماني الممدد" (ECF) محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF) باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم المالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الموارد التمويلية المتاحة لاستخدامها، وتعزيز الطابع التيسيري في الشروط ذات الصلة، وتوخي مرونة أكبر في مواصفات تصميم البرامج، وجعل الشرطية المصاحبة للبرامج أكثر بساطة وتركيزا. ويقدم التمويل حاليا من خلال التسهيل الائتماني الممدد بدون فوائد، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف السنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات (http://www.imf.org/external/np/exr/facts/ecf.htm). ويجري الصندوق مراجعة لمستوى أسعار الفائدة على كل تسهيلاته التمويلية الميسرة مرة كل عامين.

[٢] يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقا لإجراءات انقضاء المدة عندما يتفق المجلس على إمكانية النظر في الاقتراح المعني دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

وكان المجلس التنفيذي قد وافق في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨ على عقد اتفاق مع جيبوتي للاستفادة من "التسهيل الائتماني الممدد" (راجع البيان الصحفي رقم 08/211) بقيمة ١٢,٧٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٠,٢٢ مليون دولار أمريكي أو ٨٠% من حصة جيبوتي في الصندوق). وفي ٧ يناير ٢٠١١، تم تمديد التسهيل الائتماني الممدد لتسعة شهور حتى ١٦ يونيو ٢٠١٢ (راجع البيان الصحفي رقم 11/3).